

طرح مقررات جديدة في الأسرة وأخلاقيات المهنة وقانون مجلس التعاون

■ غنوة علواني

أكَّد الدكتور حسن عبد الرحيم السيد عميد كلية القانون بجامعة قطر أن برنامج القانون يسعى إلى تقديم تعليم قانوني متميز ذي جودة عالية من خلال بيئة محفزة ترتكز أساساً على نشاط المتعلم، لتمكين الطالب من اكتساب المعرفة القانونية والمهارات التطبيقية والقواعد الأخلاقية الالزامية لممارسة المهن القانونية المختلفة من قضاة ونيابة عامة ومحاماة واستشارات وتحكيم، بفاعلية وكفاءة، وأضاف الدكتور حسن السيد أنه وفيما يتعلق بأهداف البرنامج فإنه يهدف إلى مساعدة الطالب على الإلام بالحقائق والمفاهيم والمبادئ والنظريات القانونية الأساسية، وترسيخ فهوم الحقوق، لدى الطالب، على المستوىين الوطني والدولي، وتهيئة لفهم القواعد القانونية وتفسيرها وتحليلها وتطبيقها، وتمكينه من اكتساب مهارات الصياغة القانونية والمرافعة، وتعزيز التزام الطالب بأخلاقيات وقيم ممارسة المهن القانونية، وتنمية قدرة الطالب على التفكير القانوني الناقد وحل المشكلات.



د. حسن السيد

الدولية ومن المقررات التي أدخلت على برنامج القانون مقرر قانون مجلس التعاون الخليجي، والكلية تعتبر بانها الوحيدة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تطرح هذا المقرر، وهو يتناول جميع الاتفاقات والتشريعات والقرارات الخاصة بمجلس التعاون الخليجي الاقتصادي منها والاجتماعية، وذلك التي ترسخ المواطنة وتؤكد على الاتحاد الجغرافي والمالي والتشريعات الخاصة بمارسة النشاط التجاري في دول الخليج المختلفة وتسويقه المناعات.

كما أتت كلية القانون بمناسبة إصدار دولة قطر لقانون الأسرة الجديد في الصيف الماضي إن تدخل ضمن برامجها مقرر يحمل هذا الاسم وفقاً للتشريع القطري الجديد، والذي كان يتناول في الماضي ضمن مقرر الأحوال الشخصية.

ومن المقررات الجديدة التي رأت إدارة الكلية

إدراجها لأهميتها مقرر باسم أخلاقيات المهنة والتي يتعرف الطالب من خلالها على جميع الأخلاقيات المهنية التي يفترض أن تحكم الأعمال القانونية من محاماة واستشارات وتحكيم، وبغض هذه المقررات يدرس باللغة العربية والأخر باللغة الانجليزية.

وأوضح عميد الكلية أن كلية القانون اعقدت العديد من الجلسات المطلوبة مع مكتب التنمية المهنية وتطوير عمليات التعليم في جامعة قطر ومديريها الاستاذ الدكتور علي عبد المنعم وذلك لتحديد رسالة برنامج القانون وأهدافه ومبررات التعلم فيه، لكي يكون وفقاً للمعايير العالمية المحددة لمثل هذه المطالب من كليات القانون في العالم، فجاء في رسالة البرنامج أن برنامج القانون يسعى إلى تقديم تعليم قانوني متميز ذي جودة عالية من خلال بيئة محفزة ترتكز أساساً على نشاط المتعلم لتمكين الطالب من اكتساب المعرفة القانونية والمهارات التطبيقية والقواعد الأخلاقية الالزامية لممارسة المهن القانونية المختلفة من قضاة ونيابة عامة ومحاماة واستشارات وتحكيم بفاعلية وكفاءة.

وأشار إلى أن البرنامج يهدف إلى مساعدة الطالب على الإلام بالحقائق والمفاهيم والمبادئ والنظريات القانونية الأساسية، وترسيخ مفهوم الحقائق لدى الطالب على المستوىين الوطني والدولي، وبالتالي تهيئه للطالب لفهم القواعد القانونية وتفسيرها وتحليلها وتطبيقها، بالإضافة إلى تمكين الطالب من اكتساب مهارات الصياغة القانونية والمرافعة، وتعزيز التزام الطالب بأخلاقيات وقيم ممارسة المهن القانونية.

كلية القانون تفوز بأربع منح طلابية من مؤسسة قطر للتربية

وفيما يتعلق بختة تقييم البرنامج قال الدكتور حسن السيد يتم تقييم البرنامج مرحليا كل سنة، بناءً على خطة محددة، وإنجاز كل خمس سنوات، بحيث تشارك في عملية التقييم الأطراف ذات العلاقة، وذلك كما يلى: (أ) على المستوى المرحلي: الطلبة في المستويات الدراسية المختلفة، وأعضاء الهيئة التدريسية، ومقربون خارجيوه (غيراء ومتخصصون من داخل الجامعة أو خارجها). (ب) على المستوى الإجمالي: الطلبة في المستويات الدراسية المختلفة، الفريقيون، وأعضاء الهيئة التدريسية، القضاة والنواب العامون المحاميون، وزارة العدل، مركز الدراسات القانونية والقضائية، إدارات الشؤون القانونية في الوزارات والهيئات والشركات الكبيرة.

هذا وتتوالى الجهة دائمة على مستوى الكلية تقييم البرنامج على المستويين المحلي والإجمالي بالتنسيق مع مكتب التقييم الأكاديمي بالجامعة، وستتعين اللجنة الدائمة بدءة دولية أو أكثر متخصصة أكاديمية أو هنية لتقييم البرنامج على المستوى الإجمالي.

وقد فازت الكلية بأربع منح طلابية من مؤسسة

قط لل التربية والمجتمع من بينها مشروع حول سياسة

حماية المصادر الطبيعية في قطر تقدمت به الطالبة

نوره بحر وأشارت عليه الدكتور حسن البراوي وكان

نوره قد حقق تقدير امتياز وحل في المركز الرابع

بين الأبحاث النفسية الأولى.

وتعتمد فكرة البحث على مواجحة مشكلة قانونية

حديثة على مستوى التشريع القطري وعلى المستوى

مقررات دراسية جديدة

وكشف الدكتور حسن السيد عميد كلية القانون

عنوان نحو ثقافة قانونية أضواء على الدستور

والقالب إن الكلية قامت بذلك فعلاً ونالت العديد

من الملاحظات الإيجابية والتي كانت محل اهتمام

إدارة كلية القانون، والتي عقدت عدة جلسات مع

جميع أعضاء هيئة التدريس فيها لدراسة هذه

الملاحظات، وبينها كيفية الاستفادة منها.

وبناءً عليه تم إدخال بعض المقررات الجديدة

علي خطوة الكلية التي رأت أهميتها وذلك بعد

عرضها على بعض المحكمين في كليات القانون



بنى جامعة قطر